الطاقة المتنامية للمياه في سوريا

بواسطة صامويل نورثروب (/ar/experts/samwyl-nwrthrwb)

سبتمبر
متوفر أيضًا باللغات:
English (/policy-analysis/growing-power-water-syria)

عن المؤلفين

صامويل نورثروب (/ar/experts/samwyl-nwrthrwb)

صامويل نورثروب مساعد باحث في برنامج الدراسات العسكرية والأمنية في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

تحليل موجز

لطالما استند الاستقرار الاقتصادي والسياسي في سوريا على صفقة كبيرة بشأن الوصول إلى الماء. منذ أن سيطر حافظ الأسد على السلطة في العام 1970 قامت الحكومة السورية بالتلاعب بتوفير المياه من أجل أهداف سياسية. يستخدم النظام المياه من أجل شراء والإبقاء على الولاء ومن أجل إرهاب المعارضين وكسر التمردات وكل ذلك بهدف القمع والسيطرة على الشعب. وبينما كانت المياه دوما مسيسة في سوريا فإن الحصول على مياه للشرب والري ستصبح وسيلة أقوى في يد حكومة الأسد في ظل التغير المناخي العالمي المتسبب في تفاقم ندرة المياه في حوض البحر المتوسط.

المياه والولاء

قامت عائلة الأسد بشرعنة حكمها جزئيا من خلال توفير منافع استراتيجية لسكان البلاد المتنوعين. في هذا البلد شبه القاحل كانت المياه أساسية وتم تصميم بنيته التحتية – الآبار ونظم الري – من أجل المكافأة على الولاء. لعب توفير المياه دورا كبيرا في شراء ولاء المزارعين السنة في المقاطعات الشمالية الشرقية ومنذ بداية حكمه في العام 1970 سعى الأسد من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي وكسب ولاء المزارعين الريفيين عبر رفع دعم سبل العيش لهم. كان الدفع من أجل تحقيق الاستقلال الغذائي ذا طابع عدائي بشدة الأمر الذي جعل الزراعة تستهلك 90% من مياه البلاد بحلول العام 2000 وقت أن ورث بشار الأسد السلطة من والده. اتسعت نظم الري بسرعة ونجحت في تغطية 1.35 مليون هكتار بحلول العام 2010 بعد أن كانت لا تغطي سوى 651 ألف هكتار في العقود الماضية. كنتيجة لذلك ومع وصول الربيع العربي لسوريا فإن حوالي 40% من السكان السوريين كانت حياتهم متصلة بالزراعة.

يستخدم النظام توفير المياه من أجل دعم أسلوب السيطرة الواسع للحكومة السورية مما يعود بالنفع بشكل فردي على أولئك الذين يحتفظون بالولاء للأسد وحكومته البعثية. أظهرت دراسة أجراها إيلي الحاج في العام 2006 أن الأسر التي تتمتع بصلات قوية مع النظام وتعيش في منازل بقرب دمشق تتمتع بحرية أكبر لحفر الآبار بشكل مستقل وبدون تسجيل. حوالي 87% من آبار المياه في دمشق غير مرخصة بينما تصل نسبة الآبار غير المرخصة خارج دمشق إلى 38% فقط. إضافة إلى ذلك فإن المتطلبات القانونية تطبق بشكل صارم خارج دمشق. بينما تم تنظيم 25% من الآبار غير القانونية خارج دمشق من قبل الحكومة في الفترة ما بين 1998 إلى 2000 لم يتم تنظيم سوى 11٪ من الآبار غير القانونية بداخل منطقة دمشق في ذات الفترة. يفسر الحاج هذه الفوارق بأنها تعني أنه كلما كانت الأسرة أكثر ولاء واتصالا بالنظام كلما تمتعت بحرية أكبر لحفر الآبار والحصول على المياه.

المياه في الصراع

قبل أن تصدر سوريا لاجئي الحرب كانت تصدر لاجئي المناخ حيث قامت بكسر الصفقة الحذرة التي جلبت عليها الاستقرار لعقود. في خلال الخمس سنوات التي أدت إلى الحرب الأهلية مرت سوريا بواحدة من أسوأ فترات الجفاف في تاريخها المسجل. إذا كانت المياه هي عملة الولاء فإن حكومة الأسد وجدت نفسها مفلسة بسرعة. قتلت ندرة المياه ما يقرب من 85% من المواشي في شرق سوريا بينما انخفض متوسط إنتاج المحاصيل الأساسية إلى 23% في المناطق المروية و79% في المناطق المطيرة. أثرت نتائج هذا الاضطراب الاقتصادي على 1.3 مليون سوري ودمرت سبل الحياة بالنسبة لـ 800 ألف وأجبر عشرات الآلاف من الريفيين السوريين إلى النزوح للمدن

العشوائية على تخوم دمشق وحلب وحماة. بحلول العام 2009 أصدرت وكالات الأمم المتحدة تقريرا يقول بأن ما بين 60 إلى 70 بالمئة من القرى في محافظة الحسكة ومخفر الخابور تعاني من تصحر كامل. تفاقمت آثار الجفاف بسبب الفساد وسوء الإدارة الشديدين وفي جب شعير خارج الرقة ما زالت أشجار الزيتون والحمضيات تنمو في ممتلكات الموالين للنظام الذين يتمتعون بامتياز في الوصول إلى الآبار غير المشروعة حتى مع فرار جيرانهم من الجفاف للأحياء الفقيرة خارج المدن الغربية.

عندما تصاعدت الاحتجاجات لتصل إلى نزاع مسلح في أواخر عام 2011 استخدم كل من تنظيم الدولة الإسلامية والفصائل المتمردة والنظام السوري الحصول على المياه كسلاح عسكري. وفي مطلع عام 2012 استولت قوات المتمردين على النبع الطبيعي في عين الفيجة وهو المصدر الرئيسي لمياه الشرب لكثير من الأحياء الموالية في دمشق. وعلى مدى السنوات العديدة التالية نجح المتمردون في ردع تقدم النظام عن طريق التهديد بقطع خدمات المياه عن العاصمة. وفي تموز/يوليو 2015 أوقف مجلس شورى وادي بردى جميع خدمات المياه عن دمشق انتقاما من هجمات النظام على الزبداني. وبعد ذلك بعام قامت قوات المتمردين بقطع المياه مرة أخرى عن دمشق بعد أن استولت قوات النظام على قرية الحريرة في محاولة للسيطرة على مصادر مياه بديلة في بسيمة وعفرا. وبعد خلاصة المفاوضات والقتال استعاد النظام في نهاية المطاف مصدر المياه في أوائل العام 2017.

بالمثل حرم النظام السوري المناطق التي تسيطر عليها المعارضة من مياه الشرب وغيرها من السلع الأساسية بطريقة وحشية لمكافحة التمرد. عبر فرض الحصار وحرمان السكان في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة من الضروريات الأساسية مثل مياه الشرب كان النظام يستهدف الدعم الشعبي للمتمردين. إضافة إلى ذلك سعى النظام للحفاظ على احتكاره لتوفير الخدمات العامة. وفي آب/أغسطس 2017 قدرت الأمم المتحدة تعداد المدنيين الذين يعيشون في مناطق محاصرة بـ 450 ألف وذلك من دون الحصول على الغذاء الكافي والمياه والرعاية الصحية. في أواخر العام 2016 وقبل سقوط حلب بلغ عدد المدنيين المحاصرين نحو مليون شخص.

إعادة الإعمار المنحازة

مثلما كان النظام يعتمد نهج توصيل المياه للموالين قبل الحرب فمن المرجح أن يستمر ذلك في أثناء عملية إعادة الإعمار. وقد بدأت المناقشات الأكاديمية الحالية تدرك أن إعادة الإعمار ستحدد الحركة السياسية السورية لعقود قادمة. ويزعم يزد صايغ أنه ما لم يعيد المجتمع الدولي التفكير في نموذجه التنموي فإن إعادة الإعمار لن تؤدي إلا إلى زيادة تدعيم أولئك الذين هم بالفعل في السلطة. بالإضافة إلى ذلك يحذر عمر كارسابان من أن إعادة الإعمار المسيسة ستعزز الانقسامات العرقية والطائفية والطبقية التي تفاقمت بالفعل بسبب الحرب الأهلية.

يشير التقرير المحلي إلى أن النظام قد يكون بالفعل مائلا لإعادة البناء نحو أهدافه السياسية. ويوضح خضر خضور من مركز كارنيغي للشرق الأوسط أنه بينما سمحت وزارة الخارجية السورية لمئة منظمة غير حكومية محلية في العام 2014 بالعمل مع الأمم المتحدة لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار والإغاثة الإنسانية فإن كلها تخضع للمتعاطفين مع النظام. كما يتشكك بعض المحللين بالفعل في أن النظام يتعمد استخدام إعادة الإعمار من أجل تصميم التركيبة السكانية للبلاد وهدم معاقل المعارضة. على سبيل المثال بدأ النظام في هدم المنازل في أحد أحياء دمشق القديمة وهو بساتين الرازي الموالي للمعارضة لإفساح المجال أمام بناء مساكن جديدة وأسواق ومجمعات حكومية. ممارسات تميزية كهذه للتعمير ستشمل حتما الهياكل الأساسية للمياه. قبل الحرب كان لدى سوريا ما يزيد عن 260 من أصول قطاع المياه مثل أبراج المياه ومرافق المعالجة وبحلول عام 2016 تضرر الربع. إلا أن هذا التقدير لا يشمل الأضرار التي لحقت بخطوط الأنابيب تحت الأرض والتي من المحتمل أن تكون قد تعرضت لأضرار أكبر بكثير.

على مر العقود القادمة سوف تزداد ندرة المياه في المنطقة بسبب تغير المناخ مما يزيد من نفوذ النظام السوري على شعبه وقد انخفض هطول الأمطار في المنطقة منذ عقود كما يتوقع أن تصبح حالات الجفاف أكثر شيوعًا. بالإضافة إلى الجفاف طويل الأمد فإن البحوث التي أجريت مؤخرا كجزء من جهود وكالة "ناسا" الجارية لرسم نموذج فيما يتعلق بتغير المناخ تخلص إلى أن الجفاف القادم من المرجح أن يكون أسوأ موجة جفاف في المنطقة منذ تسعة قرون.

بينما يرى الأكاديميون وهم محقون بأن الحرب الأهلية السورية لا يمكن أن تنسب فقط إلى تغير المناخ إلا أنه من الواضح أن المياه سوف تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد سلوك الدولة لعقود قادمة. كانت المياه دائما مسيسة في سوريا وسوف تستمر ندرة المياه في تفاقم الضغوطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل المنطقة. ويجب على صناع السياسات الغربية أن يفهموا أن المياه أصبحت مصدرًا رئيسيًا للنفوذ في منطقة حوض البحر المتوسط وأنه سيكون من الحكمة العمل مع الحكومات الإقليمية لوضع سياسات مائية منصفة وفعالة ومستدامة. ❖

BRIEF ANALYSIS

Iran Takes Next Steps on Rocket Technology

/ /

◆

Farzin Nadimi

(/policy-analysis/iran-takes-next-steps-rocket-technology)

تحليل موجز

السعودية تُعدّل تاريخها وتقلّص من دور الوهابية

فبراير

◆

سايمون هندرسون

(ar/policy-analysis/alswdyt-tudwl-tarykhha-wtqlws-mn-dwr-alwhabyt/)

BRIEF ANALYSIS

Targeting the Islamic State: Jihadist Military Threats and the U.S. Response

February 16, 2022, starting at 12:00 p.m. EST (1700 GMT)

◆

Ido Levy ,
Craig Whiteside

(/policy-analysis/targeting-islamic-state-jihadist-military-threats-and-us-response)